Partners For Transparency
شركاء من اجل الشفافية

حوكمة البيئة
كإطار لمكافحة الفساد الأخضر

اعداد

وحدة الدراسات و الابحاث بمؤسسة شركاء من اجل الشفافية

تمهيد

في السنوات الأخيرة، تزايدت الحاجة الملحة إلى معالجة التحديات البيئية، مدفوعة بتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الموارد الطبيعية، ومع تصارع الدول مع هذه القضايا الملحة، برز مفهوم "حوكمة البيئة" كإطار حاسم لضمان تنفيذ السياسات البيئية بشكل فعال ومنصف، وتسعى هذه الدراسة إلى التعمق في مفهوم حوكمة البيئة كاستراتيجية لمكافحة الفساد الأخضر، وهو جانب مهم من جوانب إدارة البيئة يتم تجاهله في كثير من الأحيان.

يشير الفساد الأخضر إلى الممارسات غير الأخلاقية التي تقوض الحوكمة البيئية، بما في ذلك الرشوة والاحتيال وسوء تخصيص الموارد بهدف استغلال الموارد الطبيعية لتحقيق مكاسب شخصية، ولا تعيق هذه الممارسات التنمية المستدامة فحسب، بل تؤدي أيضًا إلى تفاقم الأزمات البيئية القائمة، مما يؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات الضعيفة والأجيال القادمة، ومن ثم فإن معالجة الفساد الأخضر أمر ضروري لبناء أنظمة بيئية مرنة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أن جوهر حوكمة البيئة يكمن في التزامها بالشفافية والمساءلة واتخاذ القرارات التشاركية، ومن خلال تعزيز نهج شامل، يمكن لأصحاب المصلحة، بما في ذلك الكيانات الحكومية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، التعاون لإنشاء سياسات بيئية قوية، ويضمن هذا التعاون أن تعكس السياسات الاحتياجات والتطلعات المتنوعة للمجتمع مع حماية الموارد الطبيعية.

ومن ثم تتناول هذه الدراسة التي تصدرها مؤسسة شركاء من أجل الشفافية، المكونات الرئيسية لحوكمة البيئة، مع التأكيد على الحاجة إلى أطر مؤسسية قوية، وتدابير قانونية، ومشاركة عامة، وتعتبر الأطر المؤسسية الفعّالة ضرورية لتحديد المسؤوليات بشكل واضح والحد من فرص الفساد، ومن خلال تنفيذ اللوائح الصارمة وآليات الرقابة، تستطيع الحكومات ردع الممارسات الفاسدة وتعزيز نزاهة البرامج البيئية، وعلاوة على ذلك، لابد من تعزيز التدابير القانونية لمعالجة ليس فقط مرتكبي الفساد البيئي ولكن أيضا القضايا النظامية التي تسمح لمثل هذه الممارسات بالازدهار، ويشمل هذا وضع قوانين شاملة لمكافحة الفساد تستهدف على وجه التحديد الجرائم البيئية وتنفيذ آليات إنفاذ صارمة.

وإجمالاً، فإن الدراسة تأتي انطلاقاً من إدراك مؤسسة شركاء من أجل الشفافية، أن مكافحة الفساد الأخضر ليست مجرد تحد تنظيمي؛ بل إنها ضرورة أخلاقية تتطلب نهجاً تحويلياً للحوكمة البيئية، ومن خلال تبني مبادئ الحوكمة الخضراء، يمكننا خلق مستقبل مرن ومستدام يكرم الناس والكوكب، وتعمل هذه الدراسة كدليل لصناع السياسات والممارسين والدعاة الملتزمين بدمج الحوكمة الخضراء في استراتيجياتهم البيئية، وضمان أن يكون السعي إلى تحقيق الاستدامة أخلاقياً وفعالاً، وبالتعاون، يمكننا أن نشق طريقاً نحو بيئة خالية من الفساد، والحفاظ على تراثنا الطبيعي المشترك للأجيال القادمة.

وقد تم تقسيم الدارسة وفق ما سبق على النحو التالي:

أولاً: رؤية نظرية لحوكمة البيئة والفساد الأخضر

يعد مفهوم الحوكمة البيئية من بين المفاهيم حديثة النشأة والتي ترتبط بشكل وثيق بزيادة الوعي المجتمعي وتنامى الاهتمام بمفاهيم الحوكمة، لكنها برزت كمجال منفصل منذ أن أصبحت القضايا البيئية ضمن جدول الأعمال الدولي في أوائل السبعينيات من القرن الماضي، وتشير الحوكمة البيئية بشكل عام إلى القوانين والممارسات والسياسات والمبادئ والمعايير التي تشكل كيفية تفاعل الأفراد مع البيئة من جهة، وتسعى إلى تنظيم عمل المؤسسات والمنظمات المعنية بقضايا البيئة من جهة أخرى.

1- الحوكمة البيئة

تتضمن الحوكمة البيئية إطارًا متعدد المستويات يشمل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية، وهي تدمج قطاعات وتخصصات مختلفة لإدارة الموارد البيئية على نحو مستدام، ووفقًا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن الحوكمة البيئية الفعالة أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتجلى أهمية الحوكمة البيئية من خلال عدة عوامل:

1. **الاستدامة:** تضمن الاستخدام المستدام للموارد للأجيال الحالية والمستقبلية.
2. **المساواة**: تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال النظر في احتياجات المجتمعات المهمشة.
3. **المرونة**: تعمل على تعزيز قدرة المجتمعات على التكيف مع التغيرات البيئية والكوارث.
4. **الامتثال**: يساعد الدول على الامتثال للاتفاقيات والالتزامات البيئية الدولية[1].

وترتبط تصورات الحوكمة البيئة بشكل وثيق مع ما تم تطرحه من تصورات ذات صلة بسيادة القانون البيئي، والذي يتم تعريفه على أنه "مبادئ سيادة القانون المطبقة في السياق البيئي"، وتصف سيادة القانون نظام الحكم الذي يكون فيه جميع الأشخاص، بما في ذلك الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، مسؤولين أمام قوانين عامة، تُطبق على قدم المساواة، ويتم الفصل فيها بشكل مستقل، وتتوافق مع حقوق الإنسان.[2]

وقد حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة سبعة عناصر أساسية لسيادة القانون البيئي، وتمثل في ذات الوقت عناصر أساسية للحديث لضبط ما يتعلق بالحوكمة البيئية، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

1. **قوانين بيئية عادلة وواضحة وقابلة للتنفيذ**

ترتكز سيادة القانون البيئي على قوانين عادلة وغير تمييزية في تطويرها وتطبيقها وتأثيرها؛ سهلة الفهم ولا لبس فيها؛ وقادرة على تنفيذها لتحقيق أهدافها بفعالية في السياق المؤسسي والثقافي والاقتصادي الخاص بالبلد.

2. **الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والوصول إلى العدالة**

[1] الحوكمة البيئية وتأثيرها في مواجهة التغيرات المناخية، مجلة السياسة الدولية، 10 نوفمبر 2022، الرابط: https://2h.ae/XvHD

[2] Environmental Rule of Law: Tracking Progress and Charting Future Directions, United Nations Environment Programme, 2023, Link: https://2h.ae/rkxE

يسمح الوصول إلى المعلومات البيئية للمواطنين بتحديد الانتهاكات وتحديد كيفية التعامل معها، كما أن المشاركة العامة في صنع القرار البيئي تفيد في تطوير قوانين عادلة وقابلة للتنفيذ وتحسن الدعم العام والامتثال، كما يساعد الوصول إلى العدالة على حماية الوصول إلى المعلومات والمشاركة وتعزيز الإنفاذ من خلال ضمان وصول المواطنين إلى آليات حماية حقوقهم وحل النزاعات.

3. مساءلة ونزاهة المؤسسات وصناع القرار

يجب على المؤسسات البيئية إظهار المساءلة والشفافية والنزاهة لضمان الدعم العام والامتثال وتوفير الحماية البيئية الفعالة.

4. صلاحيات وأدوار واضحة ومنسقة عبر المؤسسات وداخلها

تنطوي الإدارة البيئية على أنظمة معيارية متعددة (تشريعية، عرفية، دينية، وما إلى ذلك)، ومستويات (محلية، وطنية ودولية) وقطاعات (الغابات، والزراعة، وإدارة النفايات، والمياه، وما إلى ذلك) مما يؤدي إلى تداخل وفجوات مؤسسية، وبالتالي فإن الولايات الواضحة والتنسيق بين القطاعات أمر ضروري للتنفيذ الفعال.[3]

5. العدالة الناجزة في التعامل مع قضايا البيئة

إن آليات تسوية المنازعات والإنفاذ التي تتسم بالعدالة والنزاهة والسرعة والاستجابة تزيد من الامتثال للوائح البيئية ودعم المبادرات البيئية وثقة الجمهور في العملية القضائية.

6. الاعتراف بالعلاقة بين سيادة القانون البيئي وتعزيز الحقوق الدستورية وحقوق الإنسان وغيرها من الحقوق.

إن البيئة الصحية ضرورية لإعمال الحقوق في الحياة والملكية والصحة، فضلاً عن الحقوق الثقافية والاقتصادية والسياسية توفر الحقوق الدستورية وحقوق الإنسان وغيرها من الحقوق، بما في ذلك الحقوق الموضوعية والإجرائية، أدوات لتعزيز وإنفاذ الحماية البيئية.

7. معايير محددة لتفسير القانون البيئي.

إن التوجيهات الواضحة والمفصلة بشأن القوانين البيئية تمكن الوكالات المنفذة من اعتماد لوائح وممارسات إنفاذ متسقة وتسهيل الامتثال من جانب المجتمعات الخاضعة للتنظيم والمواطنين.[4]

2- الفساد الأخضر

وفي ظل محاولة ضبط السياسات التي من شأنها تقويض الممارسات غير المشروعة التي يمكن أن تؤدي إلى ضرر بالبيئة، ظهر مفهوم الفساد الأخضر، والتي يشير إلى الفساد والجرائم المالية التي تؤدي إلى التدهور البيئة، حيث يتم تسهيل الجرائم البيئية عن طريق الجرائم المالية وضعف الإدارة، باختصار، يستغل المجرمون البيئيون الثغرات في الحوكمة ويستخدمون الفساد لتسهيل الأنشطة غير القانونية المتعلقة بالاتجار غير المشروع في الحياة البرية،

[3] Environmental Rule of Law: Tracking Progress and Charting Future Directions, P 17.
[4] Ibid.

والصيد غير القانوني غير المبلغ عنه وغير المنظم، وقطع الأشجار غير القانوني، والتعدين غير القانوني، والاتجار في النفايات، ثم يقومون بغسل أرباح تجاراتهم غير المشروعة باستخدام الصناعة المالية المشروعة.[5]

وفي هذا السياق، اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد "UNCAC"، في ديسمبر 2019، لأول مرة، قراراً يعترف بالعلاقة بين الفساد والجرائم البيئية، والتأثير الذي يقوم به الفساد والممارسات غير المشروعة في تقويض المساعي الرامية إلى تحسين استجابة الدول للتغيرات المناخية، لاسيما الدول النامية، ويؤكد القرار 12/8، بشأن منع الفساد ومكافحته فيما يتعلق بالجرائم التي لها تأثير على البيئة، من خلال الفقرات البالغ عددها 23 فقرة على أهمية معالجة الفساد المرتبط بالجرائم التي لها تأثير على البيئة، كما يحث الدول الأطراف على منع جرائم الفساد والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائيا حيثما قد تكون مرتبطة بجرائم لها تأثير على البيئة.[6]

وفي تطور لافت متصل بالاهتمام بالفساد الأخضر، أصدرت مجموعة الدول لمكافحة الفساد التابعة لمجلس أوروبا "GRECO"، بياناً في ديسمبر 2023، أشارت فيه إلى أن الجرائم البيئية، التي تكون مدفوعة عادة بالمنافع المالية الهائلة غير المشروعة التي يمكن أن يحصل عليها الجناة، غالبا ما تعتمد على ممارسات فاسدة، بما في ذلك الرشوة والتأثير غير المبرر الذي يستهدف كبار المسؤولين العموميين والسياسيين ومسؤولي إنفاذ القانون.[7]

كما يشكل فساد القطاع الخاص في هذا المجال مصدر للقلق في التعامل مع الجرائم المعنية بالغابات غير القانونية، وصيد الأسماك غير القانوني، والتجارة غير المشروعة في الحياة البرية، والتعدين غير القانوني، والتخلص غير القانوني من النفايات، والنقل غير القانوني للنفايات الخطرة، من بين الأنشطة غير المشروعة الأخرى، فهي تسبب ضررا لا يمكن إصلاحه للموارد الطبيعية، وحق المواطنين في بيئة صحية، وحقوق الأجيال القادمة.

الأمر الذي يعني أنه على الدول أن تعزز شفافية عمليات صنع القرار والقوانين في مجالات مثل استخدام الموارد البيئية، وعمليات إصدار التصاريح والامتيازات، وإصدار الشهادات والإنفاذ، وعمليات التفتيش البيئي، ويجب تنظيم حقوق التلوث والاتجار بها بشكل صارم، وينبغي للسلطات أن تكون متنبهة للانتهاكات المحتملة فيما يتعلق بهذه الحقوق، ومن ثم تعد تدابير منع الفساد ضرورية أيضًا كجزء من التحول الأخضر الذي يتم فيه استثمار مبالغ كبيرة من المال.

ومن بين أهم التوصيات التي تقدمت بها هذه الدول في بيانها الذي سلفت الإشارة إليه، التنظيم المناسب لممارسة الضغط والمشتريات العامة وإجراءات التصاريح وتنفيذها الفعال، فضلاً عن حماية المبلغين عن المخالفات، مع التأكيد على أن شفافية العملية التشريعية، بما في ذلك احترام متطلبات التشاور العام والمشاركة واحترام الحق في الحصول على المعلومات العامة، ضرورية أيضًا لمنع إساءة الاستخدام، كما ينبغي على الدول اتخاذ إجراءات حازمة لجعل مكافحة الفساد البيئي أولوية سياسية، حيث أن الممارسات الفاسدة في القطاع البيئي تؤدي في نهاية المطاف إلى تدهور الموارد الطبيعية في العالم، وهو إرث لا ينبغي أن ترثه أجيال المستقبل[8].

[5] Green Corruption, The Basel Institute's Green Corruption programme, Link: https://2h.ae/CdEq
[6] Conference of the States Parties to the United Nations Convention against Corruption, the full text of Resolution 8/12, Link: https://2h.ae/GmEx
[7] Anti-Corruption Day: Governments must fight environmental corruption, Link: https://2h.ae/NQWr
[8] Ibid.

ثانياً: المجالات الأساسية ضمن الفساد الأخضر

يتبين وفق الرؤية التي تم طرحها بشأن الفساد الأخضر أنه يرتبط بشكل أساسي بثلاث مجالات رئيسية على النحو التالي:

1- حوكمة تمويلات الاستجابة للتغيرات المناخية

يعد تمويل المناخ شكل متخصص من أشكال التمويل المصمم لمواجهة تحديات تغير المناخ، وهو يشمل التمويل المحلي والوطني وعبر الوطني، المستمد من مصادر التمويل العامة والخاصة والبديلة، التي تدعم إجراءات التخفيف والتكيف التي تعالج تغير المناخ وتعزز القدرة على الصمود في مواجهة تأثيرات المناخ، وإجمالاً تشير صناديق المناخ إلى الأدوات المالية المحددة بما في ذلك السندات، والمنح أو مجموعات الأموال المخصصة لتوجيه تمويل المناخ نحو أهداف أو مشاريع معينة.[9]

ويمكن تمويل صناديق المناخ من قبل القطاع العام أو الخاص، أو مزيج من الاثنين، حيث يلعب كل منهما دورا في دفع التحول إلى مستقبل منخفض الكربون وقادر على التكيف مع تغير المناخ. وفي الوقت الحالي، ينبع تمويل المناخ في البلدان النامية بشكل رئيسي من مصادر عامة. لسد فجوة التمويل وتسريع أنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في البلدان المنخفضة الدخل، يجب تشجيع التمويل الخاص. ومع ذلك، فإن تصور مخاطر الفساد يقوض ثقة القطاع الخاص في تمويل المناخ، مما يمنع تدفقات الأموال إلى البلدان ذات المؤسسات ذات القدرات المنخفضة وحوكمة أضعف. ويشكل الفساد عائقاً أمام جمع الأموال واستخدامها بفعالية للتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من آثارها.[10]

وفي هذا السياق، أدين رئيس وزراء ماليزيا السابق بتهمة اختلاس الملايين من صندوق التنمية الوطني، بما في ذلك جهود التخفيف من آثار تغير المناخ. وجدت المحكمة العليا أن رئيس الوزراء السابق مذنب بجميع التهم الموجهة إليه، من قبيل إساءة استخدام السلطة وغسل الأموال وخيانة الأمانة الجنائية، وتتعلق هذه التهم بـ 10 ملايين دولار أمريكي من الأموال التي تم إيداعها في حسابات رؤساء الوزراء السابقين من وحدة سابقة من صندوق التنمية.[11]

2- قطاعات الطاقة المتجددة

تتباين مخاطر الفساد في قطاع الطاقة المتجددة وتأخذ أشكال متعددة، وتقسم إحدى الدراسات الحديثة المخاطر إلى ثلاث فئات على النحو التالي:

1. الفجوات المؤسسية والتنظيمية: يأتي ضمنها ما يتصل بالقواعد والأطر التنظيمية، والتراخيص والمزادات، وبرامج الدعم ومنح العقود.
2. دم كفاية المشاركة المجتمعية: وفي سياقها يأتي الاستحواذ على الأراضي، وعمليات التشاور.

[9] Addressing Corruption Risks to Safeguard the Response to Climate Change DISCUSSION DRAFT II, United Nations Office on Drugs and Crime, Link: https://2h.ae/brJG
[10] Ibid.
[11] IN THE FEDERAL COURT OF MALAYSIA (APPELLATE JURISDICTION) CRIMINAL APPEAL NO. 05(L)-289-12/2021(W), Link: https://2h.ae/eVPa

3. تنفيذ المشاريع والمخاطر التشغيلية: يدخل فيها المحسوبية السياسية، والاحتيال التجاري، والمعاملة التفضيلية من قبل الموظفين العموميين.[12]

وخلال الفترة الراهنة، هناك مجموعة من الأدلة الناشئة التي تظهر أنه أثناء تطوير المشروعات، غالبًا لا يتم تزويد المجتمعات بمعلومات دقيقة، أو يتم وعدهم بفوائد قد لا تتحقق لاحقاً، وقد أظهرت الأبحاث الحديثة العديد من الحالات حول عدم كفاية عمليات التشاور، والتلاعب من خلال تبادل المعلومات الكاذبة، ومحاولات التأثير بشكل غير منتظم على قادة المجتمع وعدم كفاية التخفيف من الآثار السلبية للمشروع، ويشمل ذلك المخاوف المتعلقة بالتأثير السلبي غير المتناسب على مجتمعات السكان الأصليين والمجموعات التقليدية، حيث لا يتم حماية ممارسات استخدام الأراضي العرفية والمحمية بشكل كافٍ.[13]

كانت هذه مشكلة نشأت في مشروع بحيرة توركانا لطاقة الرياح في كينيا – 2019، عندما حصلت مجتمعات السكان الأصليين على "نصر" قانوني مزعوم لتخصيص الأراضي والذي أدى إلى الترحيل القسري وعدم كفاية التعويضات، ومثال آخر هو ما حدث في "لاغواخيرا" في كولومبيا حيث اعترض سكان "وايو" الأصليون على تطوير مزرعة الرياح على أساس عدم كفاية المشاورات وعدم الوضوح بشأن الفوائد التي تعود على المجتمعات المحلية، كما يشار إلى قرار المحكمة العليا النرويجية لعام 2021 بأن التراخيص الممنوحة لتطوير محطة طاقة الرياح في فوسن كانت تنتهك حقوق الإنسان الدولية.[14]

كما تعد عمليات الترخيص والتصريح جزءًا أساسيًا من أي مشروع للطاقة المتجددة، وهذه العمليات معرضة لمخاطر الفساد والتأثير غير النظامي في معظم القطاعات، لكن قطاع الطاقة المتجددة له خصائص تساهم في زيادة المخاطر، يعتمد نشر مشاريع الطاقة المتجددة واسعة النطاق عادةً على مجموعة معقدة من عمليات الترخيص والتصاريح - مما يؤدي إلى استغراق التصريح الكثير من الوقت وإشراك العديد من الكيانات.[15]

كما قد تنشأ مخاطر الفساد في عمليات الترخيص والتصاريح بعدة طرق، تتراوح من الرشاوى المباشرة إلى الأشكال الأكثر تمويهاً من السعي وراء الربح، وقد سلطت تقارير إعلامية من المكسيك الضوء على مشكلة السياسيين والمسؤولين الذين يسعون للحصول على رشاوى من الشركات لإنشاء مزارع الرياح مقابل الموافقات والتصاريح للمشاريع، كما أثارت حالة حديثة للاستثمار الصيني في مشروع لطاقة الرياح في البوسنة والهرسك تساؤلات حول صفقات الأراضي المشكوك فيها التي تشمل السلطات المحلية.[16]

3- الحياة البرية

أشار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ضمن التقرير العالمي للجرائم ضد الحياة البرية 2024 إلى أن الجرائم ضد الحياة البرية لها تأثير عالمي عميق وأن عواقبها ليست مفهومة دائمًا بوضوح، حيث تشير أحدث البيانات عن الأنواع المتاجر بها والمضبوطة من عام 2015 إلى عام 2021 في 162 دولة ومنطقة إلى أن التجارة

[12] Good governance and the just transition: Implications for renewable energy companies, Basel Institute on Governance, Link: https://2h.ae/XSqO
[13] Penny wise or pound foolish? Compensation schemes and the attainment of community acceptance in renewable energy, November 2021, Link: https://2h.ae/GwIv
[14] Good governance and the just transition, Idem.
[15] Renewables 2023 Analysis and forecast to 2028, Link: https://2h.ae/sMoG
[16] Good governance and the just transition, Idem

غير المشروعة تؤثر على ما يقرب من 4000 نوع من النباتات والحيوانات مع إدراج ما يقرب من 3250 نوعًا بموجب اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صادرت هيئات إنفاذ القانون 13 مليون عنصر يبلغ مجموعها أكثر من 16000 طن.[17]

كما يكشف تحليل أكثر من 140 ألف حالة ضبط لأنواع من الحيوانات البرية في الفترة من 2015 إلى 2021 عن التورط المعقد لجماعات الجريمة المنظمة القوية في استغلال النظم البيئية الهشة في جميع أنحاء العالم، من الأمازون إلى المثلث الذهبي "الذي يشمل على نطاق واسع شمال شرق ميانمار وشمال غرب تايلاند وشمال لاوس"، حيث تشارك الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية في مراحل مختلفة من سلسلة التجارة، بما في ذلك التصدير والاستيراد والسمسرة والتخزين والتربية والبيع للعملاء.[18]

إن قطع الأشجار بشكل غير قانوني والتجارة الدولية في الأخشاب المقطوعة بشكل غير قانوني لهما تأثير اقتصادي واجتماعي وبيئي خطير، حيث تشير التقديرات إلى أن هذه الجرائم الدولية تمثل ما بين 15 و30% من إجمالي الأخشاب المتداولة على مستوى العالم، وتقدر قيمة تجارة الأخشاب المقطوعة بشكل غير قانوني بما يتراوح بين 51 و152 مليار دولار أميركي سنويا، وهو ما يمثل خسارة كبيرة في عائدات الضرائب، كما يعتبر قطع الأشجار غير القانوني مسؤولاً عن إزالة الغابات وفقدان الموائل وانقراض الأنواع ويساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي، كذلك يمكن استخدام العائدات غير المشروعة من الجرائم الحرجية لتمويل الصراعات.[19]

هناك عدة عوامل تؤثر على المعدل السريع لاستهلاك الأخشاب، وتعد الصين والهند والعديد من الاقتصادات الناشئة الأخرى، بالإضافة إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية واليابانية القائمة، من الدول المستوردة الرئيسية التي تغذي الطلب على السلع الخشبية، حيث أن توفر الأخشاب وفائدتها يعني أن غالبية المستهلكين لا يدركون الممارسات الكامنة وراء السلع الخشبية من مصادر غير مشروعة، إذ أن تجارة الأخشاب غير المشروعة مدفوعة بنفس العامل الذي يحرك جميع الاقتصادات غير المشروعة، وبما أن الأخشاب لا تشترك في خصائص مشابهة للسلع الكمالية، فلا يُنظر عمومًا إلى السلع الخشبية على أنها سلع محظورة، وفي الواقع، تميل الأنواع والسلالات النادرة إلى السيطرة على أسواق السلع الكمالية غير المشروعة، على الرغم من أن أنواع الأخشاب النادرة تمثل نسبة مئوية صغيرة من الأخشاب المتداولة.[20]

إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن اللجوء إلى تدابير العدالة الجنائية ردا على جرائم الغابات هو أمر حديث نسبيا، وكان التركيز على التدابير الاقتصادية والتنظيمية، مثل القيود التجارية وإصدار الشهادات، للسيطرة على استغلال الأخشاب والحد منه، لكن التحول إلى التفكير في كيفية استخدام أدوات العدالة الجنائية وتصميمها لتكون مناسبة للغرض المتمثل في مكافحة الجريمة في قطاع الغابات هو خطوة تالية طبيعية، ومع ترسيخ الجهود التنظيمية

[17] 'Untold harm to nature' from wildlife trafficking, warns UNODC, May 2024, Link: https://2h.ae/YCVu
[18] Ibid.
[19] Forestry crime, Living forests are vital to human health. We disrupt the networks behind illegal logging, Link: https://2h.ae/ftwx
[20] Criminal Justice Responses to the Illegal Trade in Timber in Vietnam, United Nations Office on Drugs and Crime, December 2013, Link: https://2h.ae/cckU

الوطنية واستمرار تقلص موارد الغابات، فإن المطلب الواضح هو استخدام مؤسسات الدولة التي تتمتع بصلاحيات وقدرات التنفيذ.[21]

ثالثاً: الطرح الأممي لحوكمة البيئة في إطار قرارات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وضع قرار مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في ديسمبر 2019، الذي يعترف بالعلاقة بين الفساد والجرائم البيئية، والتأثير الذي يقوم به الفساد والممارسات غير المشروعة في تقويض المساعي الرامية إلى تحسين استجابة الدول للتغيرات المناخية، لاسيما الدول النامية، ويؤكد القرار 12/8، بشأن منع الفساد ومكافحته فيما يتعلق بالجرائم التي لها تأثير على البيئة، مسارات عامة لحوكمة البيئة، بناء على ما جاء في الفقرة الثانية من ديباجة الاتفاقية، التي أعربت فيها الدول الأطراف عن قلقها إزاء الروابط بين الفساد وغيره من أشكال الجريمة، ولا سيما الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية، بما في ذلك غسل الأموال، كذلك الفقرة الخامسة من ديباجة الاتفاقية، التي فيها أعربت الدول الأطراف عن اقتناعها بضرورة اتباع نهج شامل ومتعدد التخصصات لمنع الفساد ومكافحته بشكل فعال.

كذلك فقد أشارت المادة 12 من الاتفاقية، إلى ضرورة منع تورط القطاع الخاص في الفساد، بما في ذلك عن طريق منع إساءة استخدام الإجراءات التي تنظم الكيانات الخاصة، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالتراخيص والإعانات التي تمنحها السلطات العامة للأنشطة التجارية، وإذ يسلط الضوء، في هذا السياق، مساهمات المنظمات الحكومية الدولية والدور الهام الذي تلعبه وسائل الإعلام والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وكيانات القطاع الخاص في منع الفساد ومكافحته فيما يتعلق بالجرائم التي لها تأثير على البيئة.

ومن بين أبرز ما جاء في هذا القرار ما يلي:

- العمل على تنفيذ الاتفاقية وفقاً لتشريعاتها المحلية وضمان احترام أحكامها، بهدف الاستفادة من الاتفاقية على أفضل وجه لمنع الفساد ومكافحته فيما يتعلق بالجرائم التي تؤثر على البيئة واسترداد وإعادة عائدات الجرائم التي لها تأثير على البيئة.
- أن تعمل الدول وفقاً للمبادئ الأساسية لنظمها القانونية، بتعزيز أطر مكافحة الفساد وتعزيز الممارسات الأخلاقية والنزاهة والشفافية، وأن تسعى إلى منع تضارب المصالح بهدف منع الفساد فيما يتعلق بالجرائم التي لها تأثير على البيئة.
- أن تكفل النزاهة في كامل نظام منع الجريمة والعدالة الجنائية برمته، بما في ذلك عن طريق تعزيز النزاهة بين دوائر الجمارك ومراقبة الحدود، دون المساس باستقلال القضاء ووفقاً لأحكام القانون الدولي.
- كما أشار القرار إلى أنه من المهم النظر في التدفقات المالية لعائدات الجريمة وغسل الأموال التي قد تنشأ عن الفساد فيما يتعلق بالجرائم التي لها تأثير على البيئة، من خلال عمليات التحقيق في هذه الجرائم وفحصها، بما في ذلك باستخدام تقنيات التحقيق المالي، والسعي إلى إزالة الحوافز التي تشجع على تحويل عائدات الجريمة إلى الخارج.

[21] Ibid.

التوصيات

في ضوء ما سبق فإن مؤسسة شركاء من أجل الشفافية تؤكد على أهمية تنفيذ عدد من التوصيات لتعزيز دور حوكمة البيئة في مكافحة الفساد الأخضر، وذلك على النحو التالي:

1. تعزيز الإطارات التنظيمية

يجب وضع قوانين صارمة تحكم استخدام الموارد الطبيعية وتحدد المعايير اللازمة لحماية البيئة، يشمل ذلك حماية المياه والهواء والتنوع البيولوجي، كذلك من المهم أيضًا وجود آليات لرصد الالتزام بهذه القوانين وتطبيق عقوبات على المخالفين، مما يحفز الشركات على الالتزام بالمعايير البيئية.

2. زيادة مشاركة أصحاب المصلحة

يجب أن تشارك جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمعات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، في عملية اتخاذ القرار، بحيث يمكن تنظيم ورش عمل ومشاورات عامة لجمع الآراء والتوصيات، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر شمولية تعكس احتياجات وتطلعات المجتمع.

3. تمكين المجتمعات المحلية

يجب دعم المشاريع التي تشجع المجتمعات المحلية على اتخاذ دور نشط في الحفاظ على البيئة، هذا قد يشمل التدريب على تقنيات الزراعة المستدامة أو حماية الموارد الطبيعية، حيث أن المجتمعات المحلية غالبًا ما تكون الأكثر تأثيرًا في الحفاظ على البيئة المحيطة بها.

4. تنفيذ تدابير الشفافية

تعزيز الشفافية يعني أن المعلومات حول الأثر البيئي للمشاريع والسياسات يجب أن تكون متاحة للجمهور، ويمكن أن تشمل هذه المعلومات تقارير دورية عن الانبعاثات والموارد المستدامة، ويساعد ذلك في بناء الثقة بين المواطنين وصانعي القرار، ويشجع الشركات على تحسين أدائها البيئي.

5. اعتماد الممارسات المستدامة

ينبغي تشجيع المؤسسات على تنفيذ استراتيجيات وتقنيات تقلل من التأثير البيئي، مثل استخدام الطاقة المتجددة، إعادة التدوير، وتقليل النفايات، كما يمكن تقديم نماذج ناجحة كدليل، وتحفيز الشركات على تحقيق شهادات الاستدامة.

6. تحفيز الابتكار الأخضر

من خلال تقديم حوافز مالية، مثل الإعفاءات الضريبية أو منح الدعم، للشركات التي تتبنى تقنيات صديقة للبيئة، هذا التحفيز يمكن أن يؤدي إلى تطوير حلول مبتكرة للتحديات البيئية ويعزز من القدرة التنافسية للاقتصاد الأخضر.

7. تعزيز التعاون الدولي:

التعاون مع دول أخرى ومنظمات دولية يساعد في معالجة القضايا البيئية العالمية مثل تغير المناخ والتنوع البيولوجي، كما يجب تبادل المعرفة والتقنيات الناجحة، وكذلك تطوير استراتيجيات مشتركة لمواجهة التحديات البيئية.